الذكرى السنوية لانتفاضة الأقصى

البروفيسور عبد الستار قاسم

لم تعد الانتفاضة التي اندلعت في 2001/9/28 انتفاضة وإنما تحولت إلى أعمال مقاومة كان على رأسها العمليات الاستشهادية. الانتفاضة عبارة عن عمل شعبي واسع النطاق تشترك فيه مختلف الفئات والقطاعات الشعبية، وهذا ما شهدناه في بداية الانتفاضة والتي قدم خلالها الشعب تضحيات جسام. لكن مع مرور الوقت انحسرت المشاركة الشعبية وتصدرت فصائل المقاومة الفلسطينية العمل العسكري ضد أهداف صهيونية كدفاع عن النفس. غير الاحتلال أساليبه ووسائله بحيث أخذ يستعمل الدبابات والطائرات وأجهزة التقنية الحديثة بخاصة إبان الاجتياح لمناطق السلطة الفلسطينية في شهري آذار ونيسان/2002، وغيرت المقاومة الفلسطينية جزءا من تكتيكها وأساليبها لتكون أكثر تأثيرا في مواجهة الاحتلال.

شهد الصراع الدائر بين الفلسطينيين والمغتصبين تطورات تكتيكية كثيرة بأضرار ومنافع متبادلة دفع الطرفان ثمنها ولو بنسب متفاوتة. لكن العبرة التاريخية ليست حقيقة بمقدار الخسائر وإنما في النتيجة النهائية التي تجعلنا نقول بأنها كسب أو خسران. هنا أبرز أهم معالم هذه التحولات التكتيكية:

اشتداد المقاومة الفلسطينية

جربت إسرائيل خلال هذه المقاومة أوضاعا أمنية قاسية لم تشهد مثيلا لها منذ إنشائها. لقد تعرضت مع بداية حرب عام 1973 إلى ضربات قوية كادت تطوح بها، لكن تلك انحصرت على نطاق جبهات عسكرية نظامية، أما بسبب المقاومة الفلسطينية والعمليات الاستشهادية فهي لا تقوى على فتح باب خوفا من مجاهد فلسطيني أو فدائي ينتظر خلف الزاوية. تتصاعد المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل كما ونوعا وتأخذ نمطا عسكريا مهنيا يفرض ندية في المواجهة والقتال. ارتقت أعمال المقاومة الفلسطينية خلال السنين السابقة بدرجة ملحوظة واستطاع الفلسطينيون تحسين أدائهم العسكري من جوانب متعددة مما سبب إرباكا كبيرا في إسرائيل على المستويات العسكرية والحكومية والشعبية. وعلى الرغم من الإجراءات الحادة والقوية التي تتخذها إسرائيل من أجل صون أمنها والقضاء على المقاومين الفلسطينيين إلا أن النتائج تأتي عكس المبتغى.

من الملاحظ أن مستوى الاختراق الأمني للحركات الفلسطينية بخاصة حركتي الجهاد الإسلامي وحماس قد انخفض نسبيا مما يعني انخفاض قدرة إسرائيل على تتبع النوايا العسكرية وما ينبثق عنها من تخطيط وأعمال. اعتاد الشعب الفلسطيني عبر السنوات على أجهزة أمنية إسرائيلية سريعة في إجهاض مشاريع العمليات العسكرية واعتقال أو قتل المزمعين على التنفيذ، وعادة كان يتابع الأخبار الواردة من مذياع إسرائيل حول القبض على خلايا فلسطينية. بعض المحاولات الفلسطينية كانت تجد طريقها نحو النجاح، لكن مذياع إسرائيل يتحدث هذه الأيام عن "تقارير ساخنة" حول عمليات عسكرية ستقوم أكثر مما يتحدث عن إنجازات ضد رجال المقاومة العرب. واضح من خلال الإحصائيات أن الحركات الفلسطينية الآن أكثر حرصا من الناحية الأمنية مما كانت عليه في الماضي، وأنها أخذت تتبع أساليب تنظيمية أكثر إحكاما من أساليب سابقة. فبدل الخلايا الممتدة أفقيا أو المرتبة عموديا، أخذت تركز، على ما يبدو، على التنظيم صغير الحجم

المنقطع. ومن السهل الاستنتاج أن وسائل الاتصال الحديثة قد تم التخلي عنها لصالح وسائل الاتصال البدائي الذي يعتمد النقاط الميتة والأسماء الوهمية.
هذا لا يعني أن الاختراقات الأمنية للصفوف الفلسطينية قد انتهت وإنما تقلصت. ما زالت إسرائيل قادرة على الوصول إلى المجاهدين والإيقاع بهم، وهي تجند العديد من الجواسيس الذين يمدون آليتها التقنية بالمعلومات الضرورية لتنفيذ مهمات دقيقة. ما زال الشعب الفلسطيني بحاجة ماسة إلى برنامج أمني عام يعالج العديد من الأخطار الأمنية التي يسببها التسيب والاستهتار الأمنيين. ولا ننسى أن هناك أجهزة أمنية فلسطينية ترصد وتراقب وتتأهب ومن الممكن أن تبدأ حملة ملاحقة واعتقالات في أية لحظة وذلك تبعا للتطورات السياسية في المنطقة، أو تبعا للمصالح التي تحكم القائمين على السلطة.
هذا ومن الملاحظ أيضا أن مستوى الأداء العسكري للشباب الفلسطيني قد تحسن بدرجة كبيرة. قدرتهم على الوصول إلى وزير إسرائيلي وقتله لم يكن بالعمل السهل ولم تشهد له ساحة الصراع مثيلا. ينطبق هذا على اقتحام مواقع عسكرية إسرائيلية على نمط التكتيك العسكري لحزب الله وعلى اقتحام مستوطنات. هناك جرأة فلسطينية متصاعدة مع مهارة عسكرية متطورة. هذا يعني أن الفصائل أخذت تعتني بالتدريب المهني لأفرادها وتركز على نتيجة العمل أكثر من تركيزها على البعد الإعلامي. مرت فترة على الشعب الفلسطيني أن أخذ البعد الإعلامي أولوية على كل القيم النضالية وكان يُدفع الشباب إلى مواجهات مختصرة جدا مع الجيش الإسرائيلي دون أن يوقعوا أذى بجنود العدو أو يحافظوا على حياتهم. وغالبا كان يصدر بيان يتحدث عن الخسائر الرهيبة التي تكبدها العدو وعن عودة أفراد الخلية إلى قاعدتهم سالمين معافين.
انحسر العمل العسكري الفلسطيني في الآونة الأخيرة بسبب الإجراءات الأمنية الإسرائيلية المكثفة وعلى رأسها بناء الجدار الفاصل. هذا وضع يتطلب من الفلسطينيين الكثير من الجهد والوقت لابتكار أساليب ووسائل جديدة لإبطال مفعول إجراءات إسرائيل. ومثلما طور الفلسطينيون وسائلهم وأساليبهم في الماضي، أرى أنهم لن يعجزوا عن ذلك الآن.

الأمن الداخلي الفلسطيني

تم التحذير مرارا وتكرارا على الساحة الفلسطينية من عدم الحرص الأمني لما في ذلك من مخاطر هائلة على الأمن الفلسطيني على المستويين الشعبي والتنظيمي وذلك من قبل العديد من الكتاب والخبراء في القضايا العسكرية والأمنية والسياسية. طرأ تحسن مع الزمن على الأداء الأمني من قبل الفصائل الفلسطينية المقاتلة، لكنه من الواضح أن مستواه لا يكفي وأن تجربة الاجتياح الأمني الإسرائيلي الأخيرة تؤكد ضرورة بذل المزيد من الجهود الأمنية، وتوظيف المزيد من التفكير والتخطيط في كيفية التغلب على الصعوبات والمخاطر القائمة.
اجتاح الإسرائيليون مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ومعهم القوائم الطويلة من المطلوبين والنشطاء الفصائليين، وكذلك الكثير من العناوين والنقاط الهامة من الناحية العسكرية، ولم يجدوا العناء الكبير في الوصول إلى أهدافهم مثل الأماكن السكنية والمخابئ. كان الإسرائيليون على معرفة ولو غير مطلقة بأسماء المحاصرين داخل مقر رئيس السلطة، وتوفرت لديهم معلومات على قدر كبير من الأهمية حول مدينة نابلس القديمة وهكذا. هذا لا يعني أنهم وصلوا إلى كل ما يريدون وأنهم قد اخترقوا كل الاحتياطات الأمنية الفلسطينية ومخيم جنين شاهد على هذا، لكنه من الواضح أن المشكلة الأمنية الفلسطينية القائمة منذ أكثر من ثلاثين سنة ما زالت عميقة الجذور.

بصراحة، الساحة الفلسطينية مليئة بالمخبرين والجواسيس والعملاء، وهو الأمر الذي يتحدث به الناس على مختلف مشاربهم ومستويات عملهم. يظهر بين الحين والآخر فلسطيني يدافع عن هذه الظاهرة الخطيرة قائلا بأن كل الأمم تعاني من هذه الآفة وأن الشعب الفلسطيني معرض للاستقطاب أكثر من غيره من الشعوب بسبب وجود الاحتلال. هذا جدل صحيح، لكن حجم الظاهرة كبير إلى درجة أنه يفوق بكثير المساحة التبريرية التي يمكن أن تحلو للبعض. إنه لا يجوز لشعب يعاني من الغزو والتشريد والاحتلال على مدى أكثر من ثمانين عاما أن يبقى تحت وطأة مثل هذا الكم من الاختراقات.

على الرغم من الإلحاح المستمر بضرورة تطوير برامج أمنية تعالج القضية بشقيها القائم والسببي إلا أن الاستجابة غير موجودة. الشعب الفلسطيني بحاجة إلى برامج تلاحق الجواسيس والعملاء الموجودين، وإلى البحث عن أسباب الظاهرة لمعالجتها من جذورها. إنها مسألة أشبه ما تكون بمرض لا يمكن علاجه إلا بالقضاء على أسبابه. حسب معرفتي، لم تعمل منظمة التحرير الفلسطينية منذ أن مركزت نشاطها في الأردن على مكافحة الاختراقات الأمنية، وقصرت الفصائل كثيرا في الانتباه والمعالجة.

ساد على الساحة الفلسطينية سواء داخل فلسطين أو في الشتات اهتمام بالأعداد الذين ينتمون للحركة أو الفصيل أو الحزب وذلك بدافع المنافسات الداخلية على استقطاب الجماهير. حاول كل فصيل أن يعرض عضلاته من خلال الجماهير التي يستطيع حشدها، ومؤخرا من خلال البنادق والمسدسات التي تطلق النيران في الجنائز والمناسبات المختلفة. فتح هذا الاهتمام الباب على مصراعيه أمام كل أجهزة المخابرات المعادية المهتمة للدخول في الفصائل والأجهزة الفلسطينية المختلفة إلى درجة أن العمل الفلسطيني أصبح كشبه كف مفتوح أمام الإسرائيليين. وقد تزاوج هذا مع عمل علني من قبل قادة فصائل وأعضاء يشمل الظهور في الإذاعات والفضائيات وغير ذلك. لقد تدهور الحرص الأمني بصورة كبيرة وزاد في كثير من الأحيان الاستهتار الذي أودى بحياة الكثيرين وأفسد الكثير من الأعمال.

ربما يسأل أحد عن دور السلطة الفلسطينية في تطوير البرامج الأمنية الفلسطينية. سؤال من هذا القبيل يبين عدم معرفة السائل بأن السلطة الفلسطينية لم يكن لها أن تقوم لولا التزامها بمتطلبات الأمن الإسرائيلي، بمعنى أنها قامت على استباحة الأمن الفلسطيني مقابل كيان فلسطيني هزيل أحدث أضرارا أكثر مما جلب منافع. والدليل على ذلك هو أن عددا من الفلسطينيين المناضلين قد تم تسليمهم عنوة من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية للإسرائيليين، وأن الأجهزة الأمنية لم تتوقف عن التنسيق الأمني وتزويد الجانب الإسرائيلي بالمعلومات الهامة عن النشاطات الفلسطينية السرية. هذا فضلا عن الكم الهائل من الملفات التي استولت عليها إسرائيل في الاجتياح الأخير حول نشاطات الفلسطينيين جماعات وأفراد والتي تم عرض جزء منها على الشبكة العنكبوتية. هناك إعلام عربي وعالمي يرسم الأمور على غير هذا الوصف بخاصة عندما يفتح المجال أمام رؤساء الأجهزة الأمنية للتحدث عن الأمن الفلسطيني وصلاة الموقف الفلسطيني الرسمي، لكن هذا يبقى مجرد إعلام لا يلتزم بالحقيقة الموضوعية أو العلمية.

التدهور الأمني الفلسطيني وثقافة الفساد

تستمر الاعتداءات من قبل مسلحين فلسطينيين على الأفراد والممتلكات في مختلف المدن الفلسطينية، ويستمر أزيز الرصاص في إزعاج المواطنين الفلسطينيين وتخويفهم. هناك عدد ليس بقليل من المسلحين المنتشرين في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة دون أن يكون هناك من يردعهم أو يضبط سلوكهم أو يعلمهم أخلاقيات حمل السلاح. إنهم يعبثون بأمن الوطن

والمواطنين ويرون في أنفسهم قبضايات أو فتوات على الناس أن يخشوهم ويدينوا لهم ويـوفروا لهم ما يطلبون. إنهم ينتشرون علنا ويمارسون أعمـال التخويـف والسـطو والابتـزاز والقتـل والاغتصاب في وضح النهار وبوجوه مكشوفة ومعروفة، وبدون أي خجل أو وجل أو احترام لأي جهة أو قانون أو أعراف أو أخلاق.

هذه الظاهرة ليست جديدة على المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة، وعمرها تقريبا مـن عمـر القيادة الفلسطينية التي أصرت أن يكون لها مهمة أخرى إلى جانب مهمة تحرير فلسـطين وهـي ضمان حسن سير وسلوك المواطنين حتى لا يكون من بينهم من يتمادى في المعارضة أو النقـد والانتقاد. دائما كان يجد الفلسطيني الناقد للقيادة من ينصحه، أو من يردعه إن كان فـي النصـح مضيعة للوقت. إشاعات التخوين أو الطعن بالشرف كانت وما زالت وسائل معتمدة للردع، وكذلك الاعتداء الجسدي والمس بالممتلكات. ومع قدوم السلطة، تطور الاستهتار بالمواطن إلى مؤسسـة غير رسمية فوق المؤسسة الرسمية ولصالح القيادة المتفردة تنشـر ثقافـة الفهلـوة والاسـتقواء والابتزاز. هذا بالتحديد ما يفسر انتماء هذه الشريحة لحركة فتح. تكاثر أفراد هذه العصابات التي تلقت الدعم والمساندة من قبل رئيس السلطة، والتي حصلت على حظوظ مادية إما مباشرة منه أو من خلال إطلاق اليد لسرقة المواطنين بشتى الطرق. لم تطور الفصائل الأخرى عناصـر شـاذة بهذه الطريقة لأنها غير معنية بالاستزلام أو إسكات الأصوات الأخرى التي تعارض طروحاتها.

اعترف عرفات بحصول تجاوزات فيما يخص أمن المواطن الفلسطيني ووعد باتخاذ الإجـراءات المناسبة نحو تصحيح الأوضاع، لكن الأمور ساءت بالمزيد. لم يكن مـن المتوقـع أن يحصـل إصلاح لأن الذين يقضون مضاجع المواطنين ويسيئون إليهم ويعتدون عليهم هـم أنفسـهم الـذين أنيطت بهم مهمة الإصلاح. رعت قيادات في السلطة الفلسطينية الفساد وسـاندته لأن مصـالحها تقتضي ذلك، ولم يعد خافيا أنها كانت تتقاسم الغنائم مع رئيس السلطة، وهذه العناصر ما زالـت متنفذة حتى الآن ومتحالفة مع الذين يسيئون للأمن الفلسطيني.

تصرف رجال السلطة بالضبط كما تصرف أعضاء أحزاب عربية حاكمة في بلاد عربيـة. هـم يملكون المناصب والنفوذ والمال والمؤسسات وأجهزة الأمن، وحاول العديد منهم استباحة حرمات الناس وأموالهم. وقد أثرى بعضهم سريعا، ومتع نفسه كثيرا، وهرب أموالا خارج البلاد، وأعمل في رقاب الناس. وكان واضحا أن الكثير من الترقيات في المناصب كان مرتبطا بمدى الإسـاءة للناس. كلما أثبت الشخص جدارة في الانحطاط والسفالة كان حظه في العلو أكثر اتساعا وأرحب آفاقا. الذين يعتدون على الناس هم من السلطة الفلسطينية أو من أصدقائها، وأغلـبهم يتقاضـون رواتب من السلطة أو يحصلون على منح وهبات منها. عدد كبير منهم مـن المشـبوهين أصـلا أخلاقيا وأمنيا وأوجدت لهم السلطة مكانا متميزا يستطيعون من خلاله الاعتداء على الناس دون أن يحاسبوا.

سلاح هؤلاء ليس ملاحقا ولا مطلوبا من قبل إسرائيل. تدخل إسرائيل مختلف المدن والقرى، لكنه من الواضح أنها تبحث دائما عن سلاح موجه ضدها وليس إلى صدر الشعب الفلسـطيني. ومـن خبرتنا الواسعة بسياسات إسرائيل وتكتيكاتها، لا يوجد شك بأن نفـرا مـن هـؤلاء المنحـرفين مرتبطون بالمخابرات الإسرائيلية بصورة مباشرة وينفذون مخططاتها لقاء الحصول علـى مـال وعار، وعدد آخر تنتهي به أعماله المخجلة والقاتلة إلى تفتيت قوى المجتمع مما يخـدم العـدو. الذي يخون الناس ويقلقهم ويعتدي على أموالهم وأعراضهم إنما يخون الله والوطن والأمة ويقـدم الخدمات الكثيرة للعدو الذي يتربص بنا الدوائر. هناك من يتردد في توجيه التهمة لهؤلاء الخونة، لكنهم هم أنفسهم لا يخجلون من الإلحاح على التهمة لتلاحقهم.عدد من هؤلاء أيضا تجعـل مـنهم

الفضائيات العربية أبطالا على اعتبار أنهم يخططون للسياسة الفلسطينية ويتصـــدون لمخططـــات الاحتلال.

يقف الرئيس أبو مازن الآن أمام هذه الحقيقة التي تعبر عن ثقافة تنظيمية متجذرة. لقد أعلن مرارا أنه مع أمن المواطن ووعد بالعمل على ملاحقة هذه العناصر المارقة. فهل بإمكانه تنفيذ الوعد؟

يواجه أبو مازن عددا من الأمور في محاولته القضاء على الظاهرة منها:

أولا: هناك في السلطة أناس أقوياء رعوا عبر السنوات بعض المسلحين الذين اشـــتغلوا بطريقـــة ميليشيات المافيا وذلك على قاعدة تبادل المصالح الشخصية. سيدافع هؤلاء عن عناصرهم حتى لا يضعفوا فيسهل التخلص منهم، أي أن حرص المتنفذين على مصالحهم يدفعهم بالتأكيد إلى إفســـاد محاولات أبو مازن؛

ثانيا: وقف هؤلاء المسلحون مع أبو مازن في حملته الانتخابية كما وقفت معه شخصيات متهمـــة بالفساد. لقد ساهموا مساهمة فعالة في حمله إلى كرسي رئاسة السلطة، وأصبح هـــو مـــدينا لهـــم بالامتنان والعرفان. فهل سيلعن اليد التي امتدت لمساعدته، أم ستكون المصلحة الوطنية هي العليا؟

ثالثا: ستحاول إسرائيل إفشال كل محاولات التخلص من مسلحي التخويف وستقدم لهم الدعم لأنها في النهاية هي المستفيد الأكبر من فوضى الشارع الفلسطيني؛

رابعا: سيعزز أبو مازن من احتمالات الفشل إذا خلط بين سلاح الفساد وســـلاح المقاومـــة. مـــن ناحية، سيفقد تأييد الشارع الفلسطيني إن هو عمل على نزع مختلف أنواع السلاح متذرعا بشـــعار أن سلاح السلطة هو السلاح الشرعي الوحيد؛ ومن ناحية أخرى، ستستخدم بعض العناصر مسألة عدم التمييز للادعاء بأن سلاحها سلاح موجه ضد إسرائيل ويجب المحافظة عليه. ستؤدي سياسة المساواة بين مختلف أنواع السلاح إلى خلط الأوراق وإلى إعطاء فرصة للسلاح الخائن للتخفـــي تحت عباءة المقاومة.

ربما لو لم يكن أبو مازن فتحاويا لكانت الأمور أقل صعوبة، لكنه ابن البيت الذي اســـتخدم هـــذا السلاح لتدعيم أركان مؤسسة الفساد. ستحصل مقاومة من الداخل، وسيجد أبو مازن أن عناصـــر كثيرة ستعمل متعمدة على الخلط بين مقاتلي شهداء الأقصى وبين المنتحلين الذين يستخدمون الاسم للتورية. لكن لا مفر أمامه إلا أن يحاول الوفاء بالتزاماته.

المقاومة أخرجت شارون من غزة

ليس غريبا أن تتجاوز التصريحات السياسية والإعلامية لمسؤولين عرب وفلسطينيين بالتحديد المقاومة الفلسطينية بشأن خطة شارون الانسحاب من قطاع غزة. من الواضح أن أطرافا كثيرة عربية وغير عربية لا تريد أن تمنح المقاومة الفلسطينية وسام الإنجاز أو حتى التأثير على صناعة القرار الإسرائيلي. ومن البين أن وسائل إعلام عربية وأجنبية رئيسة وهامة تعمل متعمدة على تجاهل دور المقاومة الفلسطينية في تغيير تطلعات رئيس وزراء إسرائيل والعديد من أقطاب طاقمه القيادي. الدليل على هذا هو ما تردد على مسامع العربي عبر أشهر عدة من تصريحات ولقاءات وتعليقات سياسية وإعلامية غير متوازنة.

السؤال المطروح أمام كل ذي لب هو: لماذا قرر شارون فجأة أن يتخلى عن نفسه آيديولوجيا وكأب للاستيطان. لقد آمن على مدى عقود بأن فلسطين الانتدابية هي جزء من أرض إسرائيل الكبرى، وآمن بأنه يجب زرع هذه الأرض بالمستوطنات. لقد دافع دفاعا مرا عن الاستيطان وطلب من اليهود الاستيلاء على قمم الجبال والتأسيس لمستوطنات جديدة جنبا إلى جنب توسيع المستوطنات القائمة. فكيف يخرج شارون من جلده الآن ويتحول إلى مواقف الذين هاجمهم سابقا؟ هل تلبسه فجأة عقل الحكمة، أم أنه فشل في تحقيق ما تطلع إليه؟

تقول السلطة الفلسطينية أن خروج شارون من غزة عبارة عن مؤامرة تستهدف الالتفاف على خريطة الطريق من أجل قطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية. إنها تقول بأن تفكيك مستوطنات غزة عبارة عن غطاء لنقل المستوطنين إلى الضفة الغربية حتى لا تعود الضفة الغربية صالحة لإقامة دولة. هذا تعليل لا معنى له، بل يتجاوز ليصل حد الهذيان. المطلب الفلسطيني وكذلك العربي منذ عشرات السنين هو أن يتم تفكيك المستوطنات وأن يخرج الاحتلال بغير رجعة. أصرت منظمة التحرير سابقا على تحرير الوطن وذلك من خلال الكفاح المسلح، واعتبرت أن كل محاولات التفاوض مع إسرائيل عبارة عن خيانة عظمى لا تغتفر. الآن إسرائيل تريد أن تخرج بدون مفاوضات وبدون اتفاقيات، فأين المؤامرة في ذلك؟ بحق الله، نريد أن نعرف كيف يمكن أن يكون تفكيك الاستيطان مناورة؟

إذا كانت المؤامرة هي توسيع الاستيطان في الضفة، فالاستيطان لم يتوقف، وأعمال البناء ومصادرة الأراضي مستمرة حتى الساعة. وألا يمكن توسيع الاستيطان في الضفة دون تفكيك مستوطنات غزة؟ هذا ربط عجيب ويبدو أن القصد منه هو الاستهزاء بذكاء المستمع أو القارئ. هذا فضلا عن أن أعداد المستوطنين في غزة قليل جدا بالنسبة لأعدادهم في الضفة الغربية، ومن الممكن أن تنتهي إلى نسبة ضئيلة جدا أمام سياسة استيطانية تقدم مغريات مادية واقتصادية لليهود.

إذا كانت المسألة متعلقة بخريطة الطريق، فإن المطلع لن يجد صعوبة في التأكد من أن خطة شارون تتفوق على خريطة الطريق من ناحية تفكيك الاستيطان والانسحاب من دون قيد أو شرط. خريطة الطريق تدعو الطرفين إلى تهدئة الأمور ومن ثم العودة إلى طاولة مفاوضات عساها تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية. إنها لا تعرّف ما هي الدولة، وربما تعني دولة تكون وكيلة للاحتلال وليس دولة حقيقية ذات سيادة فعلية. والخريطة لا تدعو إلى تفكيك الاستيطان ولا تدعو إلى انسحاب غير مشروط. البكاء على خريطة الطريق يثير حقيقة الريبة والشك.

لكن شارون طمأن الأطراف العربية المتباكية قائلا بأنه يتمسك بخريطة الطريق وبإقامة دولة فلسطينية. لا أحد بالطبع يعرف ماذا يعني بهذه الدولة.

تضيف السلطة بأن الخطة مؤامرة لأن شارون لم ينسق معها تخطيط الخطة، ولن ينسق تنفيذها. قبل سنوات كانت القيادة الفلسطينية تصف المنسقين مع إسرائيل بالخونة، فهل مطلبها الآن يندرج تحت عنوان الخيانة؟ وهل كل تلك الاتهامات التي وجهت عبر سنوات لأشخاص وأنظمة عربية كانت من قبيل المزايدة؟ وهل العمل يبقى خيانيا ما دام الذي يمارسه أحد غيري، ويصبح وطنيا عندما أمارسه أنا؟ ثم ما هي الحكمة من طلب التنسيق؟ لماذا تريد السلطة الفلسطينية تنسيقا مسبقا قبل إقرار الخطة وقبل الانسحاب؟ هل بهذا التنسيق ستمنع السلطة طائرات إسرائيل ودباباتها ومدافعها من قصف قطاع غزة وملاحقة الآمنين وغير الآمنين؟

المسألة لها أبعاد سياسية وسيكولوجية. المقاومة الفلسطينية هي التي أخرجت إسرائيل من غزة، ليس بسبب قدرتها العسكرية وإنما بسبب قدرتها على قض مضاجع الأمن الإسرائيلي. تشكل المقاومة الفلسطينية همّا أمنيا إسرائيليا كبيرا يترتب عليه نفقات مالية هائلة. لقد عانت إسرائيل كثيرا من المقاومة في القطاع مما دفع شارون في النهاية إلى التخلي عن أسلحته الآيديولجية لصالح الهروب من المشاكل والهموم. صحيح أن الصواريخ لا تشكل ترسانة عسكرية ذات مواصفات تقنية هائلة، لكنها تناغمت مع العمل الاستشهادي الذي انطلق بأشكال متنوعة لتعمق من هموم إسرائيل الأمنية.

السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تقر بإنجاز المقاومة الفلسطينية، وكذلك تفعل الدول العربية التي تدفع باتجاه القضاء على المقاومة لصالح المفاوضات. لقد فاوضت القيادة الفلسطينية على مدى

سنوات، وانتهت أعمالها إلى وكيل للاحتلال غير مرغوب فيه وإلى فساد ألحق الأضرار الفادحة بالشعب الفلسطيني. لقد عملت على قتل المقاومة ووأدها، لكنها لم تستطع. وهذا بالتحديد ما يمنع إسرائيل من التنسيق مع السلطة بشأن الانسحاب. إنها سلطة، بالنسبة لإسرائيل، عاجزة عن القيام بالمهام الأمنية التي ألقيت على عاتقها في الاتفاقيات على الرغم من كل نواياها الطيبة في هذا المجال. أرادت إسرائيل ضمانات عربية للتنسيق مع السلطة، لكن هذه الضمانات اصطدمت برفض فصائل المقاومة التخلي عن السلاح وعن المقاومة.

اعتراف السلطة الفلسطينية والدول العربية التي تدعمها بإنجاز المقاومة عبارة عن إدانة ذاتية وإقلال من شأن المفاوضات والمبادرات السياسية. في نفس الوقت، هو عبارة عن تعزيز لروح المقاومة ولفكرة أن المقاومة هي الوسيلة الوحيدة لإخراج إسرائيل من الأرض المحتلة/67. بمعنى أن الاعتراف عبارة عن انتحار، ومن الأفضل تشويه صورة تفكيك المستوطنات لتنعكس الأمور سلبا فلا يحظى مؤيدو المقاومة بنشوة من النصر. انتصار المقاومة عبارة عن هزيمة لأصحاب التسوية ولمصالحهم الاقتصادية الشخصية ونفوذهم السياسي.

من المؤكد أن شارون سيحاول تعويض هزيمته في غزة بتكثيف أعماله العدوانية في الضفة، وبقصفه لمدن القطاع وقراه، لكن هذا لن يوقف المقاومة. المقاومة الفلسطينية ستبقى مستمرة وستكبر وتتطور، والذي أخرج شارون من جلده في غزة سيخرج إسرائيل من جلدها في الضفة أيضا. وعدم اعتراف السياسيين والإعلاميين بإنجازات المقاومة الفلسطينية لن يؤثر في كتابة التاريخ الوطني للأمة.